المصدر: الاتحاد
التاريخ : ٢٢ مايو ٢٠٠٢

# عولمة المنفى

بين مدن المنفى ومخيمات الصفيح تتجسد مأساة الشعب الفلسطيني. لاجئون مهجرون نتاج حروب ماضية وحروب حاضرة، تصدير البشر هو آخر مستحدثات الصراع في الشرق الأوسط، الإبعاد، النفي من معسكرات الاعتقال، والأقبية المكتظة بالأرواح المحطمة وبقايا الأجساد إلى الوضع في سجون ذهبية في الدول الأوروبية. هم ليسوا مجرد أرقام تقبل القسمة والجمع والطرح، لكنهم يحملون وجوهاً إنسانية، يجسدون القضية الفلسطينية، انهم المبعدون الفلسطينيون الثلاثة عشر. فهل يكونون الحلقة الأولى لـ«الترانسفير» الجديد في القرن الجديد؟

أسبانيا 3، ايطاليا 3، اليونان 2، ايرلندا 2، بلجيكا 1، البرتغال 1، ويبقى الرقم 13 هو الرقم الصعب إذ لم يحسم أمره بعد، تلك هي القسمة التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي بشأن المبعدين الفلسطينيين. وقد عرض الاتحاد الأوروبي استقبال الفلسطينيين الثلاثة عشر في صفقة انتهى بموجبها حصار كنيسة المهد يوم العاشر من مايو بعد مفاوضات صعبة توسطت فيها الولايات المتحدة والفاتيكان، ولن يحق لهؤلاء المنفيين العودة إلى الأراضي الفلسطينية طالما ظلت حدود المناطق الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية. و تقول إسرائيل إن المبعدين الثلاثة عشر من أخطر الفلسطينيين الذين تطاردهم أجهزة الأمن الإسرائيلية.

«إنها ترتيبات مؤقتة نأمل أن يعودوا بعدها إلى وطنهم» حسب سفير فلسطين لدى قبرص سمير ابو غزالة. لنعود لبداية القصة. ففي بداية حصار كنيسة المهد كانت إسرائيل تهدد بالاقتحام وتطالب بالاستسلام ورفض الفلسطينيون المطلبين، وتدخل الوسطاء فتولدت فكرة الإبعاد وقال الوفد الفلسطيني المفاوض انه يرفض الإبعاد إلى بلد آخر لأن ذلك يعد سابقة مرفوضة ويقبل الترحيل إلى غزة، كما يرفض محاكمة إسرائيل لأي ممن تزعم انهم مطلوبون لديها لان جغرافية المنطقة تقع تحت مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية. وبعد أربعين يوما من الحصار انتهت الأزمة بصفقة لعب فيها الاتحاد الأوروبي دورا رئيسيا فأنهي حصار كنيسة المهد ووافقت قبرص على استقبال المبعدين الثلاثة عشر بصورة مؤقتة. وقال الاتحاد الأوروبي السبت الماضي إن المبعدين سيتمتعون في أوروبا بحماية لأسباب إنسانية وسيكون لهم الحق في لم الشمل مع عائلاتهم في موعد لاحق. وستطبق كل دولة قوانينها الخاصة إذا طلب الفلسطينيون حق اللجوء اما إذا حاولت إسرائيل تسلم أي منهم مثلما أشارت من قبل فسيتخذ أعضاء الاتحاد الأوروبي موقفا مشتركا بشأن القضية. وقال دبلوماسيون إن الفلسطينيين سيمنحون إذن إقامة خاصا بموجب القانون الوطني مع إشراف الشرطة ودون التمتع بحق السفر إلى الخارج. والخلاصة ان إسرائيل لم تقتحم ولم تتسلم الفلسطينيين كما كانت تريد. لكن ما هو ميزان الربح والخسارة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

في هذه الصفقة غير المسبوقة؟

ما هي الابعاد القانونية التي ستترتب على إقامتهم؟ خاصة بعد أن قيل إن عدة بلدان عربية منها مصر والأردن رفضت استقبال أي منهم. فمن حيث وضعهم القانوني: هل هم سجناء أم طلقاء؟ وهل يحق لعائلاتهم ان تزورهم وأين وكيف؟ وهل يحق لهم العمل داخل الدول الاوروبية؟ وهل سيقيمون فيها كلاجئين سياسيين ام كضيوف مؤقتين؟ خصوصا انه ليس في الدول الاوروبية قانون يمنع الكفاح من اجل الاستقلال والحرية. إن موضوع الإبعاد والنفي أمر في غاية الحساسية بالنسبة للفلسطينيين، الذين تعرض مئات الآلاف منهم إلى التشريد والنفي والنزوح القسري منذ النكبة التي مر عليها 54 عاما في 15 من مايو الحالي، مروراً بالحروب العربية-الإسرائيلية، فما يجري في هذه الأيام هو إعادة احتلال للأرض المحتلة، والفلسطينيون من مهجر إلى مهجر ومن منفى إلى منفى.

صحيح أن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بدأ سابقة خطيرة بموافقته على ابعادهم، لكن لننظر بواقعية بعيداً عن عواطفنا الشرقية، ماهي الخيارات الأخرى المطروحة؟ استمرار الحصار، أم تسليم هؤلاء لإسرائيل ثم المحاكمة فالسجون الإسرائيلية، هل كان خيار التسليم فالنفي انكسارا وهزيمة للسلطة الوطنية الفلسطينية أم كان افضل الحلول المطروحة؟

لقد جاءت الوقائع لتعزز المخاوف، وظهرت حسابات كثيرة قديمة، هناك ظلال شك تحوم في الشارع العربي حول صفقة كنيسة المهد، فيما التنظيمات الفلسطينية المختلفة أصدرت بيانات وتصريحات تنقل إلى السطح خلافات وإرهاصات ببوادر تصدع في الصف الفلسطيني يخشى أن يتحول إذا لم يتدارك إلى حرب أهلية ظل يتمناها ويسعى لها الكيان الإسرائيلي منذ فترة بعيدة، هذا التراشق بالتصريحات، من المؤشرات الخطيرة التي كانت نتيجة وسببا للتطورات المتلاحقة، والأحاديث عن الإصلاحات المرتقبة بالسلطة الفلسطينية ما هي إلا بذرة للخلافات على الساحة الفلسطينية، وخاصة أن أول من تكلم عن ضرورة تلك الإصلاحات هو الجانب الإسرائيلي، ثم تلاه المغردون من كل الجهات لأهداف مختلفة ومتناقضة أحيانا، وهو بالنتيجة محصلة للفوضى التي تسود الساحة الفلسطينية.

للأرض معنى مختلف عندما تحمل اسم الوطن، وللنفي معنى قاس عندما ينتفي «حق العودة» وتمحى «قضية اللاجئين» من القاموس السياسي المعاصر في الشرق الأوسط، للأرض علاقة بالكرامة والحق، بالماضي والحاضر والمستقبل، الحلول الوسط غالبا ما تؤسس على قاعدة الرضوخ لمنطق القوة والقهر، وهو في النهاية مشروع انفجارات مقبلة عندما تكون المعادلة صفرية.

**عائشة المري**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية